



خضاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الـ 37 للمسيرة الخضراء المضفرة
الرباط، 21 غو الحجة 1433هـ الموافق 06 نونبر 2012م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله يوم الثلاثاء 21 غو الحجة 1433هـ الموافق 06 نونبر 2012م، خضابا ساميا الى الأمة بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين لانطلاق المسيرة الخضراء المضفرة.
وفي ما يلي النص الكامل للخضاب الملكي السامي:

"الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

شعبي العزيز،

فخلد اليوم، بكل اعتزاز، الذكرى السابعة والثلاثين للمسيرة الخضراء المضفرة، ليس فقط لكونها ملحمة وهنية، جسدت السلوك الحضاري للمغرب في استرجاع كبرائه، وإنما باعتبارها أيضا إنجازا تاريخيا بامتياز، لم نفتأ نستلهم منه قيم الوهنية والتلاحم الوثيق بين العرش والشعب، والإجماع الراسخ حول ثوابت الأمة ومقدساتها.

ووفاء بالقسم الخالد للمسيرة، نواصل بكل ثقة وعزم، مسارها المتجدد على درب توكيد نموذجنا الوهني، الذي ارتضاه المغاربة جميعا.

لقد تمكنت بلادنا، ولله الحمد، من تحقيق مكاسب هامة، بفضل ما أقدمنا عليه، بإرادة خالصة ووعى ومسؤولية، من إصلاحات جوهرية سياسية ومؤسسية عميقة، وما أجزناه من أورش تنمية هيكلية، ومبادرات كموجة لتعزيز التماسك الاجتماعي، وضمن العيش الحر الكريم لمواهيننا، في تجاوب عميق مع التطلعات المشروعة لشعبنا الوفي.



وذلكم هو التوجه القويم الذي أجمع عليه الشعب المغربي، من خلال الخواصه الواسع في المسار الإصلاحى، الذي نقولاه، مؤكداً ثقته الكبيرة في مؤسساته الوطنية، وتوجهاته الاستراتيجية. وهو ما تجلى في مختلف الإصلاحات العميقة، والمنجزات الكبرى التي راكمتها بلادنا، ومن بينها تكريس التداول الديمقراطي بين الأغلبية والمعارضة، الذي عرفه المغرب منذ سنة 1997، وذلك في إطار ممارسة سياسية هيبعية، وفي سياق حركة دائمة، وتوجه مستقبلى واضح الرؤية، سواء بالنسبة للمواكبين، أو لشركاء بلادنا، دولاً ومجموعات.

وفي هذا الصدد، نهيب بجميع الفاعلين والمسؤولين في مختلف المؤسسات، ليكونوا في مستوى الأمانة الملقاة على عاتقهم. فعلاوة على السلكتين التنفيذية والقضائية، فإننا ندعو جميع الهيئات المنتخبة، بمختلف مستوياتها، إلى الالتزام الدائم بالمفهوم الجديد للسلطة، بكل أبعاده.

فالمنتخب يجب أن يكون في خدمة المواكبين، وأن يرقى إلى مستوى الثقة التي وضعها فيه، بعيداً عن أي اعتبارات شخصية أو فئوية ضيقة.

شعبي العزيز،

لقد شكلت المبادرة الوجيعة بتحويل الصحراء المغربية حكماً ذاتياً، في إطار سيادة المملكة ووحدةها الوطنية والترايبية، منعصفاً هاماً في مسار التسوية النهائية لهذا النزاع الإقليمي المفتعل، تقديراً لانسجامها مع الشرعية الدولية، ولما تتيحه لجميع أهالي المنصقة من تكبير واسع لشؤونهم العملية، واحترام خصوصياتهم الثقافية.

غير أن الدينامية التي أضلقتها هذه المبادرة المقدامة، من خلال مسار جديد للمفاوضات، لم تقض لحد الآن، إلى التوصل إلى الحل السياسي التوافقي والنهائي المنشود، بفعل غياب الإرادة الصادقة لدى الأطراف الأخرى، وتماكياً في خصة العرقلة والمناوره.

وعلى الرغم من هذه المحاولات اليبائسة، فإن المغرب يؤكد حرصه القوي على الدفع قدماً بهذا المسار، علواً أساس ثوابت المفاوضات وأهدافها، كما حدد ذلك مجلس الأمر، وأكد لنا معالي السيد بن كرمون، الأمين العام للأمم المتحدة.



ومن هذا المنطلق، فإن المغرب يؤكد على ضرورة الالتزام بمعايير البحث عن التسوية، وخاصة التحلي بالواقعية وروح التوافق الإيجابي، وهو ما تجسده المبادرة المغربية للحكم الذاتي، التي تضيء بالدعم المتزايد للمجتمع الدولي.

وفوق التأكيد بالموقف الواضح، الذي عبر عنه مؤخرا السيد الأمين العام للأمم المتحدة، والذي يشكك على أنه من مهام الأمم المتحدة، بموازاة مع مواصلة المسار التفاوضي، التشجيع على تصوير العلاقات المغربية الجزائرية، التي ما فتى المغرب يدعو إلى تصويبها، بما فيها فتح الحدود، وإدخالها في قباب مع عداء من الدول والمنظمات الدولية.

وبموازاة ذلك، فإن المغرب يدعو المجموعة الدولية للانفراج القوي لوضع حد للمأساة، التي يعيشها أبناءنا في تنكوف داخل التراب الجزائري، حيث يسود القمع والقهر واليأس والحرمان بأبشع قبيباته، في خرق سافر لأبسط حقوق الإنسان.

لذا، نجد نداءنا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين للقيام، بحكم مسؤولياتها في مجال الحماية، والالتزامات الدولية للجزائر، باعتبارها بلد الاستقبال، بتسجيل وإحصاء سكان المخيمات، تصبيقا لقرارات مجلس الأمن لسنتي 2011 و2012.

شعبي العزيز،

إن النضام المغربي الجديد، الذي أعونا إليه في السنة الماضية، أصبح اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، ضرورة ملحة، يتعين ترجمتها إلى واقع حقيقي وملمو، لبناء البيت المغربي المشترك.

وهو ما يجتم على الدول المغربية الخمس، الالتزام بالتصبيعة مع منصف الجموع، الذي يره مستقبل الأعداء المغربي، بل ويجعل منه المشروع الاندماجي الجهوي الأقل تقدما بقرتنا الإفريقية.

وإلا ما يفرض العمل، بصق وحسن نية، لبلورة آليات للتضامن والتكامل والاندماج، كقيلة بالاستجابة لتطلعات شعوبنا الشقيقة، بما يجر لهاقاتها، ويتيح استثمار مؤهلاتها المشتركة، وحرية نقل الأشكار والمنتجات والخدمات ورؤوس الأموال، وتحقيق النمو وخلق الثروات، وكذا ضمان الأمن الجماعي.



وسبواصل المغرب تعزيز علاقاته مع الدول الإفريقية الشقيقة، سواء على المستوى الثنائي أو الجهوي، رغم تلاميذ البعض في التشبث بموقف متجاوز، يستند على أصروحات عقيمة وغير قابلة للتصويب، في تجاهل وتناقض مع التصورات الموضوعية التي يعرفها ملف الصحراء المغربية.

وبموازاة ذلك، فإن المغرب، من منطلق إيمانه القوي بعبادة قضيته، وصواب توجهاته، ووعيه الكامل بواجبه تجاه سكان صحرائه، لن يسمح، في كل الظروف والأحوال، بأن يكون مصير صحرائه رهين حسابات الأصراف الأخرى، ومناوراتهم الفاشلة. لذلك سنواصل مسيرات التنمية والتحديث في صحرائنا، بمزيد من العزم والجهد الكؤوب.

كما نؤكد التزامنا بتفعيل الجهوية المتقدمة، وجعل أقاليمنا الجنوبية في صدارتها، لما تتيحه من مشاركة السكان في تدبير شؤونهم العملية، ومساهمتهم في التنمية البشرية المنكبجة والمستدامة، ولما توفره من أجواء تعبوية، تقوم على حركية مجتمعية واعداة، تفرز نخبا جديداة، لاسيما من النساء والشباب، في إصرار تكاؤل ديمقراطي مفتوح على السلطنة.

وفي نفس السياق، نؤكد الإشادة بأهمية الأوراش التنموية المتعددة، التي تم إصلاقتها لفائدة سكان المنصقة، في مختلف المجالات، مؤكداين على ضرورة تعزيزها، وإضفاء دينامية جديدة عليها، على أساس الآفاق الصموحة التي تفتحها المشاريع المهيكلية، التي هي في صور الإنجاز، أو قيد البرمجة أو التقييم.

ولهذا الغاية، ندعو لبلورة نموذج تنموي جهوي مندمج ومضبوض، يصبق على أوسع نطاق، ويهدف إلى تحقيق التفاعل والتكامل بين البرامج القطاعية، ورفع مختلف التحديات التي تواجهها المنصقة، وإقامة منظومة اقتصادية جهوية صمفرة للنمو وخلق الثروات، ومكدة لفرص الشغل، ولاسيما بالنسبة للشباب.

ولتوفير شروط النجاح لهذا المشروع الصموح، واعتبارا لما يتوفر عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، من كفاءات واختصاصات، وتركيبية تعددية، فإنه يعد المؤهل للانكباب على إعدادها، وإدلا ورفق مقاربة تشاركية، تتيح مشاركة السكان المعنيين، ومساهمة جميع الفعاليات الوصنية.

شعبي العزيز،

إننا ونحن نواصل عملنا الكؤوب، في سبيل تحقيق المزيد من التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأقاليمنا الجنوبية، إنما نؤكد وفاءنا لقسم المسيرة الخضراء، في التشبث بالوحدة الترابية



للمملكة، وبسيادتها الكاملة، وثوابتها المقدسة، ومواصلة الإسقام في بناء مغرب الوحدة والتقدم والرخاء.

وفي غلا خير وفاء لروح مبدع المسيرة الخضراء، والذنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، ولأرواح شهداء الوحدة الترابية.

ونغتتم هذه الذكرى العظيمة، للتنويه بقواتنا المسلحة الملكية، والذرك الملكي، والقوات المساعدة، والأمن الوطنى، والإدارة الترابية، والوقاية المدنية، وخاصة المرابطين منهم بأقاليمنا الصحراوية، وكذا بتجندهم الدائم، للحفاظ على أمن الوطن واستقراره، وتغانيهم في الدفاع عن حوزته.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".